

شهادة

الإعلام الإسرائيلي  
ودوره في تشكيل

الوعي الزائف!

صفحة (5) من

تقرير الفقر الرسمي  
في إسرائيل للعام ٢٠١٨

استقرار في نسبة الفقر

٢١,٢٪ واستمرار تعمقه

لدى العرب!

صفحة (٦) من

# الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٨/٢١ الموافق ٢٦ جمادى الأولى ١٤٤١ هـ العدد ٤٤٢ السنة الثامنة عشرة

الاسرائيلي  
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مدرار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

## المعركة على حصانة ننتياهو البرلمانية ستكون بمثابة المشهد الخلفي لانتخابات ٢ آذار

\*حتى الأسبوع المقبل سيكون على الكنيست إقرار إقامة لجنة خاصة لبحث طلب ننتياهو الحصانة البرلمانية لمنع محاكمته ولكنه لا يملك أغلبية مؤيدة\*

تعد الهيئة العامة للكنيست يوم الثلاثاء من الأسبوع المقبل، ٢٨ الجاري، جلسة استثنائية لإقرار إقامة لجنة الكنيست (اللجنة الإدارية) ولجنة خاصة للبحث بطلب بنيامين نتنياهو والوزير حاييم كاتس الحصول على الحصانة البرلمانية منعا لمحاكمتها طالما هما في الكنيست، وبذلك يكون رئيس الكنيست بولي ادلشتاين قد استغل صلاحياته التي أعطى ما يمكن لتأجيل الجلسة، توطأً مع ضغوط نتنياهو وحزب الليكود.

وأثار تصرف ادلشتاين، تجاه كتل الأغلبية البرلمانية التي طلبت تشكيل اللجنة التي ستبت بطلب نتنياهو للحصانة، غضب هذه الكتل، وحتى ثمة منها من هدد بخلعه عن رئاسة الكنيست، كي يتم التقدم في عملية بحث طلب الحصانة لنتنياهو وكاتس. وحسب التقارير، فإن ادلشتاين تعرض لضغوط كبيرة من بنيامين نتنياهو وحزبه الليكود، والأحزاب الحليفة، كي يستنفد الحد الأقصى الممكن لتأخير عقد جلسة الهيئة العامة، في حين ذكرته المعارضة بأنه، ادلشتاين، سارع قبل انتخابات أيلول، لعقد جلسة استثنائية للهيئة العامة، في غضون ٤٨ ساعة، بطلب من نتنياهو، لبحث قانون الكاميرات، الذي رفضته الأغلبية، بينما الآن يعظ بأخلاقيات العمل البرلماني، ويتلأأ في التجاوب مع طلب غالبية أعضاء الكنيست لعقد جلسة للهيئة العامة.

وعلى الرغم من أن ادلشتاين تلاكأ فعلا، حتى تعيين موعد لاجتماع الهيئة العامة، مقارنة بقرارات أخرى تتعلق بعقد اجتماعات استثنائية بادر لها الليكود، إلا أنه لم ينح من حملة مضادة ضده من الليكود، بما في ذلك التهديد بالتوجه إلى المحكمة العليا لعلقة عقد الهيئة العامة، رغم أنه لا أمل لهم في المحكمة العليا.

وكان نتنياهو قد أعلن في اليوم الأخير من العام الماضي، أنه سيطلب الحصانة البرلمانية، بصفته عضو كنيست، كي يؤجل محاكمته في قضايا فساد، إلى ما بعد انتهاء عضويته البرلمانية، ما يعني إلى أجل غير محدود. وكان نتنياهو يطمح إلى حقيقة أنه لم تكن في الكنيست لجنة الكنيست بمعنى اللجنة الإدارية، صاحبة الصلاحية للبت بطلبات الحصانة البرلمانية، إذ أنه كان اتفاق بين الليكود وكتلة «أزرق أبيض» على عدم تشكيل لجنة الكنيست، إلا بعد تشكيل الحكومة الثابتة، وحسب القانون، فإن الحصانة البرلمانية لا تسري على عضو الكنيست في مواجهة القضاء، إلا إذا تقدم بطلب سريان الحصانة ومنع محاكمته، إلى لجنة الكنيست، التي تبت بالطلب، وفي حال الموافقة عليه، ينقل الطلب إلى الهيئة العامة للبت به. وعادة فإن القرار الذي يتخذ في لجنة الكنيست يقر مباشرة في الهيئة العامة، لأن تركيبة لجنة الكنيست مشتقة من



قضايا فساد نتنياهو «تشارك» في الانتخابات الإسرائيلية.

التركيبة البرلمانية العامة.

وكان نتنياهو في طلبه مطمئنا إلى أن البحث في طلبه سيتأخر عدة أشهر، إلى ما بعد انتخابات الثاني من آذار، وبعد أشهر قليلة حتى تشكيل الحكومة، على أمل منه أن تكون له أغلبية في الكنيست، لمنحه الحصانة، ومعه الوزير المستقيل حاييم كاتس، المتورط هو أيضا بقضايا فساد.

إلا أن نتنياهو فوجئ مرتين، الأولى، أن أفيغدور ليرمان أعلن مجددا، وبشكل حازم، بأن حزبه الذي له ٨ نواب، لن يمنع نتنياهو الحصانة البرلمانية، وهو القرار الذي حسم الأغلبية لمنع الحصانة، إذ أن الكتل الأخرى، هي «كحول لفان» (٣٣ مقعدا) وحزب العمل (٦ مقاعد) وميرتس (٥ مقاعد)، وبطبيعة الحال القائمة المشتركة بموقفه هذا قبل أسابيع طويلة، ومنذ أن صدر القرار

النهائي بتوجيه لوائح اتهام ضد نتنياهو.

والمفاجأة الثانية التي صدمت نتنياهو، هي أن الكتل المعارضة له قررت إقامة لجنة للكنيست، وتنبثق عنها لجنة خاصة لفحص طلب الحصانة لنتنياهو ووزير الرفاه السابق حاييم كاتس، وكل المحاولات لعلقة عمل لجنة الكنيست باءت بالفشل، وبشكل خاص بعد أن صدر موقف واضح من المستشار القانوني للكنيست، يؤكد فيه أن أنظمة وقانون الكنيست تسمح بإقامة اللجان.

كما صعدت المحكمة العليا مرتين في الأيام الأخيرة التماسين من حزب الليكود، لمنع المستشار القانوني الكنيست، إيال يانون، من عرض وجهة نظره القضائية، بدعوى أن زوجة يانون تقاضي نتنياهو كرئيس حكومة، في حين لم يبق مفر أمام ادلشتاين إلا استغلال صلاحياته للماطلة في عقد اجتماع الهيئة العامة، لتقرر توصية تشكيل لجنة الكنيست، واللجنة الخاصة التي

ستبحث في مسألة طلب الحصانة.

وبعد أن تقر الهيئة العامة للكنيست إقامة للجنة، ستبدأ جلسات الاستماع إلى محامي نتنياهو، بشأن طلبه، وهذا سيكون المشهد الخلفي للانتخابات البرلمانية، بمعنى أن تجري حملة الانتخابات بالتزامن مع بحث حصانة نتنياهو، وبذا تبقى قضايا الفساد التي تلاحق رئيس الحكومة في صدارة جدول الأعمال.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو إلى أي مجال سيؤثر هذا على الرأي العام، وعلى أنصار نتنياهو؟ فقضايا فساد نتنياهو برزت في انتخابات نيسان العام الماضي، وخف الحديث عنها في انتخابات أيلول العام الماضي، ولكنها استمرت تلوح في أجواء الانتخابات، ولم تؤثر كثيرا على نتائج حزب الليكود.

[طالع التغطية الخاصة للانتخابات الكنيست- ص ٣]

«مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٩»:

## ثقة الجمهور بالمؤسسات الديمقراطية والانتخابات والأحزاب والكنيست تأكلت كثيرا!

التهجم الذي يتعرض له المستشار القانوني للحكومة والنيابة العامة للدولة، على خلفية أدائهما في قضية محاكمة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وتقديم لوائح اتهام ضده. لكن، أيا يكن الهدف، تبقى هذه الإضافة - في نظر كثيرين من الحقوقيين والإعلاميين - تصرفا مرفوضا في هذا السياق يضع علامة سؤال كبيرة حول مصداقية أداء «المعهد» ومصداقية تقرير «مؤشر الديمقراطية» برتمته.

وعقب «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» على هذه الادعاءات بالقول إن «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية يعرض تقديما سونيا لآداء الديمقراطية الإسرائيلية، إذ يفحص - سنويا ومنذ ١٧ سنة متتالية - مدى ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة، استنادا إلى استطلاع آراء واسع يجري بين اليهود والعرب. ومع مر السنوات، أصبح «المؤشر» علامة تجارية تُؤشر على وجهات في المجتمع الإسرائيلي في القضايا الوازنة المتصلة بتحقيق القيم والأهداف الديمقراطية. كما بأداء منظومات السلطة المختلفة وأصحاب المناصب المنتخبين».

وأضاف «المعهد» في تعقيبه إنه «على ضوء حقيقة أن معطيات المؤشر قد جمعت في شهر أيار ٢٠١٩، وكي تبقى المعطيات محدثة، فإننا نجرى، إضافة إلى استطلاع السنوي، استطلاعات رأي شهرية حسب القواعد المهنية إياها وبالمستوى إياه من الشفافية. ونظراً لأن المستشار القانوني للحكومة والنيابة العامة للدولة كانا خلال الفترة الأخيرة في مركز الجدل العام، فقد وجدنا من المناسب فحص مواقف الجمهور حيالهما في استطلاع شهر تشرين الثاني وتضمن المعطيات المستخدمة منه في نص «البيان إلى وسائل الإعلام» الذي أصدره المعهد. ويجب التشديد على أن التمييز بين جمع المعطيات جرى بشفافية تامة في البيان إلى وسائل الإعلام، مع المحافظة التامة على المعايير المشددة للعمل البحثي المستند إلى سنوات عديدة من التجربة، المعرفة والاختصاص».

[طالع أبرز النتائج في «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٩» - ص ٢]

أن يتحلوا بقليل من التواضع قبل أن يطلقوا الادعاءات الواهمة بأنهم «يتحدثون باسم الشعب».

وقالت البروفسور تمار هيرمان، رئيسة مركز غوتمان لدراسة الرأي العام والسياسات في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، إن «مؤشر الديمقراطية للعام ٢٠١٩ في تقريره لهذه العام، أقم «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» إلى درجة المس بعبارة الديمقراطية الإسرائيلية»، وأضاف: لقد وجدنا، في جميع المواضيع والمجالات تقريبا، أن الانتماء إلى معسكر سياسي معين هو العدسة التي يرى الإسرائيليون من خلالها المشاكل الأنية التي تواجه الدولة. ولهذا، فحين يكون الجمهور راضيا، يكون اليسار غير راض ومحبطاً. والعكس صحيح أيضاً. ومع ذلك، لا يعني هذا أن ثقة الغرابة عن المكان إلى درجة الرغبة في الانتقال للعيش في مكان آخر، وذلك - كما يبدو - نتيجة شعور قوي بالانتماء إلى الجماعة الإسرائيلية والاهتمام العميق بما يجري في الدولة.

في تقريره لهذه العام، أقم «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» فقرة لا علاقة لها باستطلاع «مؤشر الديمقراطية للعام ٢٠١٩» ولا بنتائج العينية، أثارت جدلا واسعا حول مقاصد «المعهد» من هذه «الإضافة» عرضا وافدا. أما الفقرة التي أضيفت فوردت في سياق أهداف النتائج حول ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات الحكم والديمقراطية في إسرائيل وكان نصها: «وكان «مؤشر الصوت الإسرائيلي» الشهري الذي يجريه «مركز غوتمان» في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» قد فحص، في شهر تشرين الثاني الأخير، مدى ثقة الجمهور بالمستشار القانوني للحكومة والنيابة العامة، فبين من نتائجه أن: ٤٦% من الجمهور تثق بالمستشار القانوني، أفيحا مندلبليت، و٤٢% تثق بالنيابة العامة للدولة».

واعترضت أوساط سياسية وقانونية وإعلامية إسرائيلية أن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» تعتمد إدخال هذه الفقرة، الإضافية التي لا علاقة لها بنتائج المؤشر للعام ٢٠١٩، في محاولة منه للتصدي

دولة إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي لا تحظى بالاهتمام والعلاج المناسبين من قبل حكومة ثابتة. وأضاف: ليس من الضروري أن يكون المرء خبيرا كي يفهم أن هذه الدوامية السياسية - الحزبية - الانتخابية التي نتخب فيها الآن هي إشكالية، بل خطيرة ربما. الانتخابات، بالأحزاب وبالكنيست - قد تأكلت كثيرا. لكن، أكثر من هذا أيضا، فإن هذا الجمود السياسي - الحزبي، هذا العجز وهذا الفراغ - هي عوامل فتقت ثقة الشعب في إسرائيل بقدرتنا على العمل سوياً وعلى العيش معا. فحين يرى الشعب قائده يرمون بعضهم بأقذع الأوصاف، يلغون الحرمان على قطاعات واسعة بأكلها ويسعون إلى الفوز بالمقاعد بواسطة استراتيجيات تفسيمية تفتيتية، فما الذي يبقى لديه للإيمان والثقة به؟

وقال رئيس الدولة إن «هذا التقرير الجديد، مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٩، يتضمن معطى بسيطا واحدا، واضحا وقاطعا: الأغلبية الساحقة من مواطني إسرائيل - اليهود والعرب، العلمانيون والمتديون والحريديم، اليساريون واليمينيون والوسطيون - تريد العيش هنا في إسرائيل. وكل أمل أن تكون السنة الميلادية الجديدة، التي بدأت للتو، سنة وحدة وشراكة بين جميع المجموعات والأطياف في المجتمع الإسرائيلي، بدون أي استثناء».

وقال رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، يوحنا بلسنر، إنه على الرغم من أن السنة الأخيرة تميزت بالهجوم الحاد المتكرر على الجهات المهنية وعلى أذرع ومؤسسات تطبيق القانون في إسرائيل، على مهنتها ومصداقيتها، إلا أن هذه الهجمات - كما يتضح - لم تؤثر على مواقف الجمهور، إطلاقا تقريبا. وكما يتبين من معطيات «المؤشر»، فإن ثقة الجمهور بالمحكمة العليا الإسرائيلية لا تزال تعادل أربعة أضعاف الثقة بالأحزاب السياسية. أما السياسيون الذين يسارعون إلى مهاجمة الجهاز القضائي ومؤسسات تطبيق القانون المهنية، فمن الأفضل لهم

٥٨% من الجمهور الإسرائيلي يعتقدون بأن النظام الحاكم في إسرائيل «فاسد»؛ ٥٥% يعتقدون بأن الديمقراطية الإسرائيلية تواجه خطراً حقيقياً وجدياً؛ التوتر بين اليمين واليسار السياسي هو الشرخ الاجتماعي الأخطر في إسرائيل، يليه التوتر بين اليهود والعرب - هذه من بين أبرز النتائج التي ظهرت في حصيلة «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٩»، الذي أعده «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» وقدمه اثنا من رؤسائه (يوحنا بلسنر، رئيس المعهد، والبروفسور تمار هيرمان، رئيسة مركز غوتمان لدراسة الرأي العام والسياسات في المعهد) إلى رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، يوم السابع من كانون الثاني الحالي.

يشار إلى أن «مؤشر الديمقراطية» هو استطلاع للرأي العام يجريه «معهد الديمقراطية الإسرائيلية» سنويا، منذ ١٧ عاماً حتى اليوم باستمرار، ويرمي من خلاله إلى تحديد التوجهات السائدة في المجتمع الإسرائيلي بشأن جملة من القضايا الهامة المتصلة بتحقيق قيم وأهداف ديمقراطية وبأداء منظومات السلطة وأذرعها المختلفة ومنتخبي الجمهور الذين يشغلون أرفع المناصب والوظائف الرسمية. ويساعد تحليل نتائج استطلاع الرأي على رسم صورة مركبة للوضع في كل ما يتعلق بتقييم الجمهور العام لمدى مناعة الديمقراطية الإسرائيلية، مستوى ثقة الجمهور العام بمؤسسات الحكم في الدولة ومدى تقييم الجمهور للخدمات العامة المختلفة التي تقدمها الدولة.

دوامية سياسية - حزبية خطيرة

خلال لقاءه بمسؤولي «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» الذين قدما له تقرير «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٩»، قال رئيس الدولة، ريفلين، إنه منذ سنة كاملة، وأكثر بقليل، تحكم في إسرائيل حكومة انتقالية، وهو ما يعني - بطبيعة الحال - أن التحديات الكبيرة، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والدبلوماسية، التي تواجه

بحث جديد لـ «معهد دراسات الأمن القومي»:

# أغلبية الجمهور الإسرائيلي تؤيد استمرار النشاطات العسكرية لكبح التموضع العسكري الإيراني في المنطقة الشمالية حتى لو أدت إلى اندلاع حرب!



قوة إسرائيلية في الجولان المحتلة.

أظهر بحث أجراه «معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي» في جامعة تل أبيب مؤخرًا أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي تؤيد استمرار النشاطات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل من أجل كبح التموضع العسكري الإيراني في المنطقة الحدودية الشمالية (مع سورية) حتى لو أدت إلى اندلاع حرب.

ووفقا لهذا البحث الذي شمل استطلاعا للرأي العام الإسرائيلي، قال ٣١ بالمئة من الإسرائيليين إنهم يعتقدون أن الجبهة الشمالية تشكل التهديد الأكبر لإسرائيل، في حين قال ٢٦ بالمئة منهم إن البرنامج النووي الإيراني يشكل التهديد المركزي لإسرائيل، وفقط ٤ بالمئة منهم قالوا إن الصراع مع الفلسطينيين يشكل المشكلة الأمنية الرئيسة الماثلة أمام إسرائيل. وقالت نسبة مماثلة (١٤ بالمئة) إن حركة «حماس» في قطاع غزة تشكل تهديدا إستراتيجيا.

كما أشار البحث إلى أن ٥٤ بالمئة من الإسرائيليين يعتقدون أن الجبهة الداخلية جاهزة للحرب.

من ناحية أخرى أكد ٨٢ بالمئة من الإسرائيليين أن إسرائيل لا يمكنها سوى الاعتماد على نفسها في مواجهة المشاكل الأمنية الماثلة أمامها، و٥٠ بالمئة منهم إنهم لا يمكنهم الوثوق بان الولايات المتحدة ستقف إلى جانب في حال تعرضها إلى هجوم من جانب إيران مثلما حدث للسعودية في الفترة الأخيرة.

ونشر هذا البحث في أعقاب التقرير الذي أصدرته شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») وتطرقت فيه إلى التحديات الأمنية الماثلة أمام إسرائيل خلال ٢٠٢٠، وأشارت إلى أنه هناك توقعًا ضئيلاً بنشوب حرب مخططة العام ٢٠٢٠، والمقصود بحرب مخططة أي حرب لا تندلع من جراء تراكم الأحداث أو تصعيد تدريجي في إحدى الجبهات، وإنما حرب يبادر لها أحد الأطراف من دون تراكم أحداث مباشرة تؤدي لها، ويؤكد التقرير مع ذلك أن هناك إمكانية متوسطة حتى مرتفعة للحفاظ على معادلة الرد في الجبهة الشمالية، وما تقصده الشعبة هو ما يحدث الآن من رد فعل على الجبهة الشمالية، ولكنها تشير إلى أن هذه المعادلة قد تؤدي في النهاية إلى اندلاع حرب على هذه الجبهة، بكمالات أخرى يلمح التقرير بأنه إذا ما استمرت إسرائيل في هجماتها في سوريا ولبنان، فإن الطرف الآخر سوف يرد بالضرورة، ولن يقبل بأن يحتوي الأحداث، وفي هذا السياق أكد التقرير أن اغتيال قاسم سليمانى هو «حدث كبير» للإيرانيين على المدى القريب، وحدث إيجابي لإسرائيل. ولذلك فإن شعبة الاستخبارات توصي القيادة السياسية الإسرائيلية بتعزيز الهجمات ضد التواجد الإيراني في سورية خلال العام ٢٠٢٠ من أجل منع إيران من التموضع في سورية، كما يؤكد أن على إسرائيل استغلال مقتل سليمانى من أجل إخراج إيران نهائيًا من سورية، وإلى جانب ذلك يقترح التقرير تعزيز مراقبة النشاط النووي الإيراني داخل إيران خلال العام ٢٠٢٠.

وذكر تقرير «أمان» أن إيران تقوم بفحص جديد لسياستها في الشرق الأوسط بعد اغتيال سليمانى، حيث أن البديل لسليمانى لا يملك الصفات الكاريزمية التي تمتع بها سلمه، وهذا الأمر، حسب التقرير، سوف يعزز من مكانة الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في السياسة الإيرانية في الشرق الأوسط، وإلى جانب ذلك يشير التقرير إلى أن إيران ستتمكن من صنع قنبلة نووية ورووس حربية خلال عامين، إذا ما أرادت ذلك، وعززت من مشروعها النووي إلى حدوده القصوى.

وتقدر شعبة الاستخبارات بأن إيران تحاول أن تقوم بعملية

في «العمق» الإسرائيلي من خلال دعم منظمات فلسطينية، وعلى رأسها الجهاد الإسلامي في قطاع غزة، وذلك من خلال الدعم والتخطيط الذي يقوم به «فيلق القدس» الإيراني. بالإضافة إلى ذلك فإن إيران تزيد تحسين الجولان والحدود اللبنانية كحيز تقوم من خلاله بالهجوم على إسرائيل، كما أنها تحاول بناء قواعد وسيطة ولوجستية في العراق واليمن، بحيث تكون إيران بذاتها العمق الاستراتيجي والصناعي لهدم القواعد. ويوضح التقرير أن المشروع النووي الإيراني هو الوسيلة لنشر فكرة الثورة الإيرانية، وفي نفس الوقت وسيلة للدفاع عن النظام الإيراني.

ويوضح التقرير أن المحور الشيعي الإيراني هو الخطر أو التحدي الذي يواجه إسرائيل في العام ٢٠٢٠، في نفس الوقت يوضح أن إيران تواجه أزمة اقتصادية كبيرة جدا، لعدة أسباب بينها تراجع بيع النفط الإيراني. وهذا يضع إيران في المرحلة الأكثر تحديا في تاريخ النظام الحالي، حيث أن اهتمام الإيرانيين بالمذهب الشيعي (رسميه التقرير «دين») تراجع، كما أنه بعد يومين من اغتيال سليمانى تحولت المظاهرات من

مسيرات إلى تمزيق صور سليمانى في الشوارع، كما ارتفع سعر الغذاء ضعفين.

وتطرق التقرير إلى تركيا فقال إنه يسود العلاقات التركية-الإسرائيلية توتر منذ أعوام طويلة، وتحديدا منذ حادثة سفينة مرمره، وقد فشلت كل المحاولات لإرجاع هذه العلاقات إلى سابق عهدها حتى بعد توقيع اتفاق «المصالحة» بين تركيا وإسرائيل وقيام هذه الأخيرة بدفع تعويضات لقتلى السفينة، ويمكن القول إنه ما عدا العلاقات الاقتصادية فإن العلاقات بين الطرفين هي في حالة توتر مستمر، غير أن تركيا من جهة أخرى تلعب دورا متزايدا في الأعوام الأخيرة في الساحة الإقليمية، وصل ذروتها في تدخلها العسكري في سورية وليبيا، كما حملت أجهزة الأمن الإسرائيلية تركيا مسؤولية عن قيام حركة «حماس» بتنظيم عمليات عسكرية ضد إسرائيل من داخل أراضيها. واعتبرت شعبة الاستخبارات أن تركيا أصبحت ضمن قائمة التهديدات، بادعاء تزايد عدوانيتها في المنطقة، وهذه المرة الأولى التي تضيف «أمان» تركيا إلى هذه القائمة. وبحسب تقييم «أمان»، فإن الجيش لا يرى احتمالا لاندلاع

مواجهة مباشرة مع تركيا في العام ٢٠٢٠، لكن سياسة تركيا «المتزمة» في المنطقة جعلت منها واحدة من أكبر المخاطر التي يجب مراقبتها هذا العام». غير أن التقرير لم يوضح أي تهديد محدد من جانب تركيا تجاه إسرائيل، وإنما أشار إلى تقارب بين حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه الرئيس رجب طيب أردوغان وبين حركة الإخوان المسلمين، واعتبر أن السياسات التي يتبعها أردوغانان تسببت بالقلق الإسرائيلي.

وفيما أشار تقرير «أمان» إلى العمليات العسكرية التركية في سورية، عبر عن قلق إسرائيل من إنشاء خط أنابيب غاز إلى ليبيا، واعتبر أن من شأن ذلك أن ينتهك المياه الإقليمية لليونان حلقة إسرائيل. وكان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قد عبر عن استيائه من إعلان تركيا عن منطقة بحرية تابعة لتركيا وليبيا، واعتبر أن من شأنها منع تطاعمات إسرائيل إلى مد أنبوب غاز إلى أوروبا، كونه يجب أن يمر بالمياه الإقليمية التركية. ويؤكد التقرير أن تركيا لا تعد دولة إقليمية بعيدة عن التأثير على النظرة الاستراتيجية لإسرائيل في المنطقة بل أصبحت دولة مهمة في لعب دور قد يضر بالمصالح الإسرائيلية

## أبرز النتائج في استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٩»

٢٠١٩، أن الجمهور منقسم تماما في هذه المسألة . ٢٤٪ منه يعتقدون بأن وضع الديمقراطية الإسرائيلية «جيد» أو «متاثر» حتى، بينما يعتقد ٣٥٪ أن وضع الديمقراطية في إسرائيل اليوم «ليس جيدا»، وفي التوزيع حسب المعسكرات السياسية، يتبين أن اليمين الإسرائيلي ينظر بإيجابية أكثر إلى وضع الديمقراطية في إسرائيل، مقارنة باليسار. فبينما يعتقد ٥٠٪ من المحسوبين على معسكر اليمين بأن أداء الديمقراطية الإسرائيلية سليم، تهبط النسبة إلى ٢٧٪ بين المنتيمين إلى معسكر الوسط ثم إلى ١٣٪ فقط بين المحسوبين على معسكر اليسار. وفي المقابل، بينما يرى ٨٤٪ من الجمهور في معسكر اليسار ٦٨٪ من الجمهور في معسكر الوسط أن «الديمقراطية الإسرائيلية في خطر حقيقي»، يرى ذلك ٢٩٪ فقط من المنتيمين إلى معسكر اليمين.

### الأمن الشخصي والإرفاه

يعتقد نحو الثلثين (٦٤٪) من الجمهور الإسرائيلي بأن الدولة عاجزة عن الاهتمام برفاهية مواطنيها. ولكن، حين يتعلق الأمر بالأمن، تختلف الصورة وتصبح أكثر إيجابية - نسبة مماثلة (٦٣٪) تعتقد بأن الدولة تنجح بالفعل في المحافظة على أمن مواطنيها.

### توترات داخلية في المجتمع الإسرائيلي

التوتر بين اليمين واليسار السياسيين - الحزبيين تعمق بصورة حادة خلال السنوات الأخيرة وهو يشكل، اليوم، التوتر الاجتماعي الأخطر في نظر ٣٧٪ من مجمل الجمهور الإسرائيلي (بواقع ارتفاع بنسبة ٥٪ عما كان في نتائج «مؤشر العام ٢٠١٨»). وبهذه النسبة (نسبة الذين يرون أن التوتر بين اليمين واليسار هو الأخطر والأخطر) هي أعلى من نسبة الذين يعتقدون بأن التوتر بين اليهود والعرب هو الأقوى والأخطر.

كانت نتائج الاستطلاع بشأن التوترات الأكثر حدة وخطورة في المجتمع الإسرائيلي مختلفة بين المواطنين العرب، فال مواطنون العرب، كأقلية قومية، يشعرون بالتوتر اليهودي - العربي بقوة أكبر بكثير، ولهذا يرى ٤٤٪ منهم (مقابل ٢٤٪ من اليهود) أن هذا التوتر هو الأساس في حياتهم وهو الأخطر. بينما يرى ٢١٪ من العرب (مقابل ٤١٪ من اليهود) أن التوتر السياسي - الحزبي هو الأقوى في إسرائيل. ويرى ٨٪ من العرب أن الفوارق الطبقية، بين

في هذا الموضوع، إذ أن نصفهم فقط يعتبر الجيش الإسرائيلي «جيش الشعب»، بينما يشكل اليهود المتدينون واليهود الممتحنين الأكثر تعاطفا مع الجيش الإسرائيلي، في هذا الموضوع أيضا.

أما في التوزيع السياسية، فتدل النتائج على أن ٨٢٪ من اليهود مؤيدي معسكر اليمين السياسي في إسرائيل يعتبرون الجيش الإسرائيلي «جيش الشعب»، مقابل ٦١٪ فقط من اليهود مؤيدي معسكر اليسار. في مسألة ميزانية الأمن والثقة بقيادة الجيش الإسرائيلي الذين يطالبون بزيادة هذه الميزانية، ٣٢٪ فقط من الجمهور اليهودي يعتقدون بأن الجيش «يبالغ» في وصف التهديدات المحدقة بالدولة كعامل ضغط من أجل ضمان حصوله على الميزانيات الإضافية. مقابل ٥٣٪ كانوا يعتقدون كذلك في استطلاع سابق.

وفي الموقف بشأن مستوى أداء الجيش الإسرائيلي، يبرز الفرق الكبير والأساس بين اليهود والعرب، فبينما تعتقد أغلبية اليهود (أكثر من ٨٢٪) أن الجيش الإسرائيلي يتصرف بمعايير وضوابط أخلاقية عالية، وخصوصا في أوقات الحرب، يرى ١٧٪ من العرب أن الجيش الإسرائيلي هو «جيش أخلاقي» وتبرز في نتائج الاستطلاع حقيقة أن المجموعة الأخرى (غير العرب) التي تعطي الجيش الإسرائيلي تقييمات متدنية في جميع المجالات هي مجموعة اليهود الحريديم، كما أشرنا سابقا. فعلى سبيل المثال، تبين من نتائج الاستطلاع أن ٧٥٪ من اليهود الحريديم يفضلون عدم تجند أبنائهم لتلبية الخدمة العسكرية في صفوف الجيش.

بعد الجيش، يأتي رئيس الدولة من حيث ثقة الجمهور به فيحتل المرتبة الثانية بين مؤسسات الدولة، كما أشرنا، لكن بفارق كبير والسبب وراء هذه النتيجة بسيط وواضح: مؤسسة رئاسة الدولة ليست موضع خلاف أو تجاذبات، لا سياسية ولا اجتماعية، وتحظى بمكانة رمزية، من دون صلاحيات تنفيذية (سوى في عدد قليل جدا، أبرزها بالطبع صلاحية تكليف مرشح بتشكيل حكومة وصلاحيه العفو عن السجناء)، ما يضيف حتى الحد الأدنى رقعة النقد المحتمل ضد هذه المؤسسة. ٧١٪ من الجمهور اليهودي يثقون بمؤسسة رئيس الدولة في إسرائيل - ٨٩٪ من معسكر اليسار و ٨٤٪ من معسكر الوسط و ٥٧٪ من معسكر اليمين. وإذا ما حللنا هذه النتائج بارتباطها المباشر بشخص رئيس الدولة الحالي، رؤوفين ريفلين، فيمكن القول إن ريفلين الذي نشأ وترعرع في حركة

الأغنياء والقراء، هي التوتر الأساس في الدولة.

بالمقارنة مع نتائج الاستطلاع في أعوام سابقة، يبدو التغيير في «مؤشرات التوتر» في المجتمع الإسرائيلي كبيرا وعميقا جدا. فعلى سبيل المثال، في استطلاع العام ٢٠١٢، قال ٩٪ من المشاركين في الاستطلاع إن التوتر السياسي - الحزبي هو الأقوى والأهم، بينما قال ٥٢٪ (تتلك) إن النزاع بين اليهود والعرب هو مصدر التوتر الأهم والأقوى، مقابل ٢٧٪ فقط في الاستطلاع الأخير.

عاد التوتر الديني - العلماني إلى البروز بعد تراجع حاد ومتواصل خلال العامين ٢٠١٥ - ٢٠١٦، إذ هبط آنذاك إلى ١٠٪ فقط، بينما عاد ليرتفع الآن إلى أكثر من ٢٢٪. ففي الاستطلاع الحالي، قال ٥٥٪ من اليهود، من بينهم ٨٠٪ من معسكر اليسار و ٣١٪ من الحريديم، إنهم يعتقدون بأن المجتمع الإسرائيلي يصبح أكثر تدينا باستمرار. ومن بين الحريديم، قال ٣٦٪: إن الدولة تصبح أكثر علمانية.

### إسرائيل والعالم

هبطت إسرائيل هذا العام، مقارنة بالعام الماضي، في ٨ من بين المؤشرات الـ ١٥ الدولية التي تم فحصها وقياسها، بينما حافظت على موقعها في ٧ مؤشرات، وحقت تقدما في مؤشر واحد فقط. هو مؤشر «الحقوق المدنية» الذي تتولى قياسه منظمة «بيت الحرية» (Freedom House)، وهي منظمة دولية غير حكومية مقرها الولايات المتحدة تدعم وتجرى البحوث حول الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان في العالم.

في مؤشر السيطرة على الفساد (Control of Corruption)، الذي يجره البنك الدولي، تراجعت إسرائيل بصورة حادة عما كانت عليه في العام الماضي، ليكون تدرجها في هذا العام هو الأدنى منذ العام ٢٠١٣.

وفي كل ما يتصل بالمشاركة السياسية، طبقا لمؤشر مجلة «ايكونوميست»، لا تزال إسرائيل تتقدم على الكثير من الدول الديمقراطية القوية وتحتل المرتبة الثانية على المستوى الدولي.

أما في مؤشر أداء الحكومة الذي تنظمه مجلة «ايكونوميست»، والذي يخصص مستوى الأداء الديمقراطي ومستوى نجاعة المؤسسات الحكومية، فلا تزال إسرائيل تحتفظ بمرتبتها (٣٢) من أصل ١٢٧ دولة يشملها المؤشر وتحتل المرتبة ٢٣ بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).











الاستيطان الاسرائيلي: وقائع عدوانية متسارعة.

تقرير مرحلي يستعرض أبرز التوجهات في سياسة إسرائيل الخارجية الإقليمية مؤخرا:

## إسرائيل عملت على إضعاف السلاطة الفلسطينية وتكريس حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي!

### \*الانتقال من الدفع نحو الضم الزاحف في الضفة الغربية إلى إعلان النوايا بشأن الضم الرسمي\*

حول الشأن الفلسطيني، وخصوصا حول مدينة القدس، قطاع غزة ونشاط حركة «حماس» في تركيا. يسخر رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، قضايا من السياسة الخارجية في حملاته الانتخابية، غير أن صورته في العالم قد تأدت، فكما فعل نتنياهو في بداية ٢٠١٩ (الانتخابات الكنيست الـ ٢١، التي جرت يوم ٩ نيسان)، عاد وحاول عرض نجاحاته وإنجازاته على الصعيد الدولي عشية الانتخابات التي جرت يوم ١٧ أيلول ٢٠١٩ أيضا (انتخابات الكنيست الـ ٢٢)، أيضا. فقد حدد (والغى، في بعض الأحيان) زيارات ولقاءات دولية في محاولة منه لتحسين إنجازاته في صناديق الاقتراع ودعم جهوده لتشكيل ائتلاف حكومي مع ٢٠١٩ أيضا (انتخابات الكنيست الـ ٢٢)، أيضا. فقد حدد (والغى، في بعض الأحيان) زيارات ولقاءات دولية في محاولة منه لتحسين إنجازاته في صناديق الاقتراع ودعم جهوده لتشكيل ائتلاف حكومي مع الأجنبيّة. ومن ضمنهم دونالد ترامب وفلاديمير بوتين، أيضا . مع نتنياهو ومحاولاته واحتياجاته السياسية ـ الحزبية الداخلية كان أقلّ مما كان عليه في الماضي، وذلك على ضوء التراجع في قوته السياسية ـ الحزبية أيضا، ولم تكن عملية السلام موضوعا مركزيا في المعركة الانتخابية.

على الرغم من تعيين وزير للخارجية بوظيفة كاملة، إلا أن وزارة الخارجية تواجه أزمة حادة تعصف بها وبمكاتبها. فيعد أربع سنوات أشقّل نتنياهو نفسه خلالها منصب وزير الخارجية، تم تعيين وزير للخارجية بوظيفة كاملة (هو يسرائيل كاتس)، لكن هذا لم يساعد في معالجة الأزمة التي تعاني منها الوزارة وفي خليفتها. أساسا ـ النقص الحد في الميزانيات ونزاعات العمل مع وزارة المالية. هذا الوضع ـ الذي تأثر بالواقع السياسي ـ الحزبي سفراء جدد في دول مركزية في العالم، مثل فرنسا، روسيا، كندا، وكذلك في الأمم المتحدة، كما أبقت السفارة في مصر دون مسؤول ثابت (رغم أن تعيين السفير هناك قد آقز في وزارة الخارجية)، هذا كله، في الوقت الذي واصلت فيه الأجهزة الأمنية لعب دور مركزي ومقرر في قضايا السياسة الخارجية.

## البطالة في إسرائيل آخذة بالارتفاع وفرص الحصول على عمل في تراجع مستمر!

### \* خبراء يشككون بنسب البطالة الرسمية \*تقرير بنك إسرائيل: ٤٠ ٪ من حملة اللقب الأول يعملون في وظائف لا تناسب مؤهلاتهم\*

**وظائف ٤٠٪ من الأكاديميين أقل من مستواهم**
وقال بحث جديد، أجري في قسم الأبحاث في بنك إسرائيل المركزي، صدر في الشهر الجاري، كانون الثاني ٢٠٢٠، إن ٤٠٪ من الحاصلين على اللقب الأول في البلاد، يعملون في وظائف تقل عن مؤهلاتهم العلمية.

ووجد البحث أن جهاز التعليم العالي يطلب من طلاب بعض المواضيع دراسات فائضة، بمعنى أكثر مما يحتاجه الموضوع ذاته، مثل العلوم الاجتماعية، وعلوم الكرة الأرضية، والعلوم الإنسانية، وما شابه. وهذا يُحث من ناحية أخرى، حجم التجارة في سلك التعليم العالي، لأن الطلاب ملزمون بدورات تعليمية زائدة، من أجل جني رسوم دراسية أعلى، ما يثقل أكثر على كاهل الطلاب وأهاليهم.

ورأى البحث أن هذه المعدلات السلبية أعلى من ذات المعدلات في دول منظمة التعاون بين الدول المتطورة، OECD، ففي حين أن ٤٠ ٪ من طلاب اللقب الأول حاصلون في وظائف دون مستواهم العلمي، فإن معدل هذه النسبة في منظمة OECD، دون نسبة ٣٦٪.

كذلك في حين أن نسبة الذين يتعلمون مواضيع زائدة لمهنتهم ٣٢٪، فإن هذه النسبة في دول OECD في حدود ٢٢٪.

ولكن اللافت في هذه الدراسة أن نسبة الأكاديميين العرب الحاصلين على اللقب الأول الذين يعملون في وظائف تقل عن مؤهلاتهم تقارب ٣١٪، مقابل ٤١٪ بين اليهود، وهذه النسب تتضارب مع سلسلة تقارير وأبحاث صدرت في السنوات الأخيرة، وأبرزت أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للعربي، ضاقت فرص استيعابه في سوق العمل بما يتلاءم مع مؤهلاته.

يشار إلى أن التقارير الرسمية حول الرواتب التي تظهر تباعا، تؤكّد أن رواتب العرب الأكاديميين تقلّ بما بين ٢١٠ إلى ٣٠ ٪ من معدلات رواتب اليهود في نفس المستوى التعليمي.

إسرائيلي موجودون بشكل دائم في هامش احتساب البطالة، نظرا لياستمم من احتمال العثور على مكان عمل. والقسم الأكبر من هؤلاء هم من أبناء عام ٤٠ عاما وحتى جيل التقاعد، الذي هو ٦٦ عاما للرجال، و ٦٦ عاما للنساء.

#### لا احتمال تخفيض ساعات العمل

في سياق متصل، قال تقرير في صحيفة «دي ماركز» قبل أيام، إنه لا احتمال لأن تقرر إسرائيل خفض ساعات العمل للعاملين، مع الحفاظ على مستوى رواتبهم، وجاء هذا في أعقاب مبادرات بدأت تظهر في العالم، على مستوى شركات عالمية، وحتى دول مثل فنلندا، في الأيام الأخيرة.

وفي الشهر الجاري، كانون الثاني، أعلنت رئيسة حكومة فنلندا الجديدة عزمها على طرح مشروع قانون لجعل أيام العمل الأسبوعية ٤ أيام بدلا من ٥، من أجل منح فرصة أكثر للناس لتكون مع بعضها، والتمتع بحياة أفضل، وأن هناك من يرى أن هذا التخفيض، سيرفع من مستوى إنتاجية ساعة العمل.

كما بادرت شركة ميكروسوفت في اليابان إلى مشروع تجريبي لخفض ساعات العمل، لفحص نتائجه، وفي حال نجح، فإنه سيتم تعميمه على كافة فروع الشركة في العالم. وقبل عام ونصف العام، خفضت إسرائيل ساعات العمل الأسبوعية في القطاع العام، من ٤٣ ساعة أسبوعيا إلى ٤٢ ساعة، وفي صيف العام ٢٠١٩، خفض وزير الرفاه ساعات العمل لمن يعملون بأجر الحد الأدنى من ١٨٦ ساعة شهريا إلى ١٨٠ ساعة، وهذا يعني رفع أجر ساعة العمل.

وحسب التقارير الرسمية، فإن عدد ساعات العمل الأسبوعية في إسرائيل تعدد من الأعلى في دول منظمة OECD، إذ أن المعدل في إسرائيل هو ٤٠٦ ساعة أسبوعيا، في حين أن المعدل في OECD بلغ ٣٦٨ ساعة، و فقط ثلاث دول فيها عدد الساعات أعلى من إسرائيل، وهي كولومبيا والمكسيك وتشيلي.

السنوات الأخيرة، مع الإعلان المستمر عن نسب باظة ما دون ٤٪، فمقياس البطالة الرسمي يأخذ بالحسبان من عمولا ذات مرة، وفقدوا مكان عملهم، أو أنهم توقفوا عن العمل لسبب ما، ولكنها لا تحسب من لا يتخبطون إطلاقا في سوق العمل، إراديا، خاصة في أوساط جمهور الحريديم، الذين يتخط ٤٩٪ من رجاھم في سوق العمل، مقابل نسبة ٨٢٪ بين الرجال اليهود، أو لا يتخبطون قسريا كما هي الحال لدى غالبية جمهور النساء العربيات، اللاتي نسبة انخراطهن في سوق العمل قرابة ٣٥٪، مقابل أكثر من ٧٢٪ في جيل العمل لدى النساء اليهوديات.

وقد دل تقرير سابق صدر عن مكتب الخبير الرئيسي في وزارة المالية، على أنه في حال تغيير في احتساب البطالة، فمن شأنه أن يضاعف النسبة الرسمية. إذ أن احتساب البطالة في مكتب الإحصاء المركزي يرتكز على أسئلة عالمية، لا تعكس بشكل حقيقي الواقع الميداني. كما يشار إلى أن قانون الخدمة العسكرية الإلزامية يساهم هو أيضا في تخفيض نسب البطالة ـ وتتجاهل كل هذه التقارير واقع سوق العمل في المجتمع العربي، الذي فيه إقصاء لـ ٦٥٪ من النساء عن سوق العمل، بفعل سياسة التمييز العنصري.

ويقول تقرير الخبير ذاته إن معطيات البطالة الإسرائيلية منخفضة مقارنة مع البطالة العالمية، وأيضا مقارنة مع البطالة الإسرائيلية في الماضي، ولكن إذا جرى احتساب أولئك الذين يتسوسوا من البحث عن مكان عمل، وهم يعملون في وظائف جزئية، بخلاف لإرادتهم، فإن البطالة الرسمية المعنلة ستضاعف. فاحتساب البطالة في إسرائيل، هو من عمل ولو ساعة واحدة في الاسبوع الذي يجري فيه مكتب الإحصاء المركزي الاستطلاع. في حين يقول الخبير إنه إذا تم شمل من يتسوسا من البحث عن العمل خلال الأشهر الـ ١٢ الأخيرة قبل إجراء الاستطلاع، فإن البطالة ستقفز إلى حوالى ضعفي نسبتها المعنلة. ويؤكد التقرير ـ أن ١٠٪ من المواطنين في

بموجب القانون لمخصصات بطالة كاملة، وهذا الارتفاع حصل بشكل خاص في النصف الثاني من العام ٢٠١٩.

ويتبين من تقرير البطالة الإجمالي، أن فرص العثور على فرص عمل تراجعت عما كانت عليه في العام ٢٠١٨، وهي النسبة الأعلى منذ العام ٢٠١٥، إذ بلغت فرصة العثور على عمل في العام ٢٠١٨ نسبة ٤٤٪، وهبطت إلى ٦٠٪ في العام ٢٠١٩، ولكنها تبقى أعلى من العام ٢٠١٥، حينما كانت بنسبة ٤٠٪.

ولكن في مسألة فرص العمل، هناك تباين كبير بين المناطق، إذ أن فرصة العثور على عمل تبقى الأعلى بمستوى لا منافس له، في منطقة تل أبيب الكبرى، في حين أن الاحتمالات الأضعف تبقى في منطقتي الشمال والجنوب.

ويلاحظ من التقرير أن نسبة العاملين من دون اتفاقية عمل، باتت ٢٧٪ من المنخرطين في سوق العمل، وهي من النسب الأعلى في السنوات الأخيرة، في حين أن نسبة من يحظون بشهادة تثبيت في العمل، ٣٠٪ من المنخرطين في سوق العمل، بينما ٤٠٪ من العاملين يحظون باتفاق غير محدود من ناحية زمنية للطرفين، العامل وصاحب العمل، وهذا لا يعد استقرارا في العمل.

ودلت تقارير وزارة الاقتصاد، التي باتت في السنوات الأخيرة تشمل وزارة العمل، على أن عدد الذين تلقوا مخصصات بطالة كاملة في العام الماضي تراجح بشكل حد، من ١١٠ آلاف في العام ٢٠١٨، إلى ٦٢ ألفا في العام الماضي ٢٠١٩، كما أن نسبة الذين يتلقون مخصصات ضمان دخل، وهي مخصصات هشة، لمن أنهى فترة استحقاق مخصصات البطالة، هيبت من ٢٨٩٪ من أصل القوة العاملة في العام ٢٠١٥، إلى ١٦٧٪ في العام الماضي، وهذا التراجع يعود إلى تشديد شروط الحصول على مخصصات ضمان دخل، ما يجعل ذوي الاستحقاق يياسون ويستغنون عن فترات تلك المخصصات.

ويشار إلى أن نسب البطالة هذه التي تعلنها المؤسسات الإسرائيلية هي مثار جدل دائم، ولكن بشكل خاص في

سجلت البطالة في إسرائيل مع نهاية العام ٢٠١٩ ارتفاعا طفيفا، وبلغت ٪ مقابل ٣٨٪ في العام الذي سبق، وهو ارتفاع للسنة الثانية على التوالي، رغم أنها تبقى أقل من المعدل القاكم في دول منظمة OECD، إلا أن في تفاصيل تقارير البطالة هناك ما يدعوللق المؤسسة الإسرائيلية، إذ أن فرص العمل في تراجع، في حين أن تقريرها رسميا يؤكد أن نسبة عالية من الأكاديميين لا يعملون في وظائف تناسب مؤهلاتهم.

#### ارتفاع البطالة في ٢٠١٩

وأعلن مكتب الإحصاء المركزي، في تقرير دوري له هذا الشهر، أن البطالة في العام الماضي ٢٠١٩، سجلت ارتفاعا بنسبة ٢٪، من ٣٨٪ في ٢٠١٨، إلى ٤٪ في نهاية ٢٠١٩، واستمر دون معدل البطالة في دول OECD، ففي حين أن النسبة باتت الآن أعلى في إسرائيل، فإن المعدل في دول OECD ٥٣٪.

وحسب تقرير مكتب الإحصاء، فإن البطالة سجلت تراجعا تدريجيا في السنوات الثلاث، ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧، من ٧٠٪ إلى ٣٦٪، إلا أنها في ٢٠١٨ سجلت ارتفاعا طفيفا وبلغت ٣٨٪، وفي نهاية ٢٠١٩ وصلت إلى ٤٪. في حين أن عدد الذين توجهوا إلى مكاتب التشغيل سجل في العام الماضي ارتفاعا طفيفا، من ١٦٠ ألف في ٢٠١٨، إلى ١٦١ ألف في نهاية ٢٠١٩، بمعنى زيادة ٩٠٠ شخص فقط، وهذا يدل على ياس في إيجاد فرص عمل، أو أنهم عاطلون عن العمل لا يستحقون مخصصات بطالة.

وجاء في التقرير أن نسبة المشاركة في سوق العمل، من عمر ١٥ عاما وحتى ٦٤ عاما، حسب المقياس العالمي، بات أعلى من المعدل العام في دول منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، إذ أن النسبة في إسرائيل باتت ٦٣٫٩٪، مقابل معدل ٦٠٫٥ في دول OECD. وتبين أن هذه الزيادة هي بسبب الارتفاع المستمر في عدد العاملين عن العمل، المستحقين

<sup>[1]</sup> ولكن في مسألة فرص العمل، هناك تباين كبير بين المناطق، إذ أن فرصة العثور على عمل تبقى الأعلى بمستوى لا منافس له، في منطقة تل أبيب الكبرى، في حين أن الاحتمالات الأضعف تبقى في منطقتي الشمال والجنوب

<sup>[2]</sup> ويتبين من تقرير البطالة الإجمالي، أن فرص العثور على فرص عمل تراجعت عما كانت عليه في العام 2018، وهي النسبة الأعلى منذ العام 2015، إذ بلغت فرصة العثور على عمل في العام 2018 نسبة 44٪، وهبطت إلى 60٪ في العام 2019، ولكنها تبقى أعلى من العام 2015، حينما كانت بنسبة 40٪

